

قرار لمجلس المنافسة عدد 0031/ق/2022 صادري في 2 رمضان 1443 (4 أبريل 2022) المتعلق بتولي شركة «WeAre SAS» المراقبة المشتركة عبر اقتناء نسبة 60 % من أسهم رأسمال وحقوق التصويت المملوكة لشركة «Thales 3D Maroc SAS».

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 الصادر في 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) ؛

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 الصادر في 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) ؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة ؛

وعلى اجتماع اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 3 رمضان 1443 (4 أبريل 2022)، طبقا لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة ؛

وبعد تأكد رئيس الجلسة من توفر النصاب القانوني المنصوص عليه في المادة 31 من النظام الداخلي للمجلس ؛

وعلى طلب تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 24/ع.ت.ا/2022، بتاريخ 8 رجب 1443 (10 فبراير 2022)، والمتعلق بتولي شركة «WeAre SAS» المراقبة المشتركة عبر اقتناء نسبة 60 % من أسهم رأسمال وحقوق التصويت لشركة «Thales 3D Maroc SAS» ؛

وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة السيد خالد البوعياشي تحت عدد 2022/024 بتاريخ 15 من رجب 1443 (17 فبراير 2022)، والقاضي بتعيين السيد أنيس إضصالح مقررا في الموضوع طبقاً لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ؛

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظير من الملف بتاريخ 23 من رجب 1443 (24 فبراير 2022) ؛

وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 12 من شعبان 1443 (15 مارس 2022) ؛

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد الوطنية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ 22 من شعبان 1443 (25 مارس 2022)، والذي يمنح أجل (10) أيام للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول مشروع عملية التركيز أعلاه ؛

وحيث إن الفاعلين والمتدخلين في سوق تصنيع الأجزاء والمعدات الميكانيكية اعتمادا على تقنية ثلاثية الأبعاد لم يبدوا أية ملاحظة حول عملية التركيز هذه ؛

وبعد تقديم المقرر العام ومقرر الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز الاقتصادي المذكورة، وكذا للخلاصات وللتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع اللجنة الدائمة للمجلس المنعقد بتاريخ 2 رمضان 1443 (4 أبريل 2022) ؛

وحيث إنه بمقتضى المادة 13 من القانون رقم 104.12 المذكور فإنه يمكن تبليغ عملية التركيز الاقتصادي بمجرد ما يكون الطرف أو الأطراف المعنية قادرة على تقديم مشروع مكتمل بما فيه الكفاية يسمح بدراسة الملف، ولا سيما حينما تكون قد أبرمت اتفاقا مبدئيا أو وقعت رسالة نوايا أو بمجرد الإعلان عن عرض عمومي ؛

وحيث إن مشروع عملية التركيز الحالية كان موضوع عقد اقتناء مبرم بين الأطراف المعنية بتاريخ 6 ديسمبر 2021 مما يجعلها خاضعة للتبليغ طبقا للمادة 13 من القانون رقم 104.12 ؛

وحيث إن مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و12 من القانون رقم 104.12 المشار إليه أعلاه ؛

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي الذي قامت به مصالح التحقيق التابعة لمجلس المنافسة، واستنادا إلى الوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة، فإنه تم تحديد الأسواق المعنية بشقيها : سوق المنتج أو الخدمة والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقا لأحكام النقطة الثالثة من ملحق ملف التبليغ المتعلق بعملية التركيز، و الملحق بالمرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، حيث يعرف السوق المعني بكونه السوق المناسب المحدد حسب نوع المنتوجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثر عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة ؛

وحيث إنه بعد الاطلاع على وثائق الملف، خلص التحقيق إلى أن السوق المعنية بهذه العملية هي سوق إنتاج الأجزاء الميكانيكية المعدنية اعتمادا على تكنولوجيا ثلاثية الأبعاد ؛

وحيث إنه بالنظر إلى طبيعة وخصائص الطلب داخل السوق، فإن السوق الجغرافية المعنية بالعملية هي ذات بعد عالمي، على اعتبار أن الشركات المصنعة والناشطة في قطاع الطيران تعتمد سياسة تموينية على نطاق عالمي ؛

وحيث إن التحليل الاقتصادي والتنافسي للعملية أسفر عن كون السوق المرجعية تعرف تعددا للفاعلين ولن تتأثر بعملية التركيز الحالية نظرا لأن تقاطع أنشطة الأطراف العملية على مستوى السوق المعنية لن يكون له تأثير ملموس، لكون الحصة السوقية التراكمية للأطراف على مستوى سوق إنتاج الأجزاء الميكانيكية المعدنية اعتمادا على تكنولوجيا ثلاثية الأبعاد تبقى ضئيلة وتراوح بين [0-5] %، ولن تساهم في خلق أو تعزيز مركز مهيمن ؛

وحيث إنه انطلاقا مما سبق واستنادا للوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة، يتبين أن عملية التركيز الاقتصادي الحالية لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقي أو تكتلي على المنافسة في السوق العالمية أو في جزء مهم منها.
قرر ما يلي :

المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز المسجلة لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 24/ع.ت.إ/2022، بتاريخ 8 رجب 1443 (10 فبراير 2022)، يستوفي كافة الشروط القانونية.

المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي شركة «WeAre SAS» المراقبة المشتركة عبر اقتناء نسبة 60 % من أسهم رأسمال وحقوق التصويت لشركة «Thales 3D Maroc SAS» ؛

وحيث إن المادة 11 تحدد الحالات التي تنجز من خلالها عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفا في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من 40 % من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة ؛

وحيث إن العملية موضوع التبليغ تتعلق بتولي شركة «WeAre SAS» المراقبة المشتركة عبر اقتناء نسبة 60 % من أسهم رأسمال وحقوق التصويت لشركة «Thales 3D Maroc SAS»، وبالتالي فهي تشكل تركيزا حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 ؛

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها شرطا من الشروط المنصوص عليها بموجب أحكام المادة 12 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر وذلك لتجاوز سقف رقم المعاملات الإجمالي العالمي لمجموع المنشآت والمحدد في المادة الثامنة (8) من المرسوم رقم 2.14.652 ؛

وحيث إن الأطراف المعنية بعملية التركيز هي :

• الشركة المقتنية بصفة مباشرة «WeAre SAS» وهي شركة مساهمة مبسطة خاضعة للقانون الفرنسي، تنشط في مجال تصنيع وتسويق الأجزاء الميكانيكية ذات الأبعاد الصغيرة والمتوسطة كما تنشط على مستوى التركيبات الفرعية المعقدة الصغيرة (fabrication de pièces mécaniques de petites et moyennes dimensions ainsi que de petits sous-ensembles complexes) ؛

• الشركة المستهدفة «Thales 3D Maroc SAS» وهي شركة مساهمة مبسطة خاضعة للقانون المغربي مسجلة بالمحكمة التجارية بالدار البيضاء تحت عدد 341423، تم إنشاؤها سنة 2016 تنشط في تصنيع الأجزاء والمعدات الميكانيكية اعتمادا على تقنية ثلاثية الأبعاد. وهي شركة فرعية مملوكة بنسبة 100% من طرف مجموعة «Thales» الخاضعة للقانون الفرنسي والتي تنشط في قطاعات متعددة كالمدافع والأمن، والأمن الرقمي، والطيران، والصناعة الفضائية وكذا النقل البري.

وحيث إنه، حسب ملف التبليغ والتصريحات المدلى بها خلال جلسة الاستماع، فإن عملية التركيز الاقتصادي موضوع التبليغ، تندرج في إطار إقامة تعاون بين مجموعتي «WeAre» و«Thales» مما سيتيح لهما الاستفادة من خبراتهما المتبادلة في إنتاج الأجزاء والمعدات الميكانيكية القائمة على التكنولوجيا ثلاثية الأبعاد، كما ستمكن العملية من تعزيز مكانة الأطراف المعنية في السوق الدولية ؛

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة، خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 2 رمضان 1443 (4 أبريل 2022)، طبقاً لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، وذلك بحضور السيد أحمد رحو رئيس الجلسة، والسادة : عبد الغني أسنينة، وعبد اللطيف المقدم، وحسن أبو عبد المجيد، أعضاء.

الإمضاءات :

أحمد رحو.

عبد الغني أسنينة. عبد اللطيف المقدم. حسن أبو عبد المجيد.
